

The importance of financial structure analysis in evaluating the financial performance of BATTIMITAL Corporation for the state of AIN DEFLA on period 2015-2019

-Benzaamia Fatima Zahra¹: PhD Student, University of Hassiba Benbouali CHLEF , Algeria

-Hariri Abdelghani²: MC A, University of Hassiba Benbouali CHLEF, Algeria

-Ali ben yahia Abdelkader³: MC A, University of Hassiba Benbouali CHLEF, Algeria

Received: 25/02/2021

Accepted : 13/06/2021

Published : 20/06/2021

This study aimed to identify the financial structure on the financial performance, as the case study was conducted on the BATTIMITAL industrial corporation in the state of AIN DEFLA for the period of 2015-2019, the importance of the study stems from the main objective that institution seeks to reach, which is to work to build an optimal financial structure that contributes to raising returns and the wealth of the owners, and from its access to the highest value of the institution and this in light of the lowest costs, and to achieve the objectives of the study and then obtain the financial reports of the institution, in order to conduct the analysis and evaluate the financial structure used through the financial performance, of the institution.

This study concluded that the financial performance of the corporation is balanced , and it enjoys liquidity that supports its investments and facilitates access to loans in the future, and the working capital ratio indicates that fixed assets cover liabilities, what it means that institution adopts a balanced financial structure that contributes to raising profits.

Key words: Financial Structure, Financial Performance, Financial Indicators, Financial Leverage.

Jel Codes Classification: G32, G30.

1 - Benzaamia Fatima Zahra, Laboratory of Development of the Competitiveness of Algerian SMEs in local substitute industries , f.benzaamia@univ-chlef.dz

2 - Laboratory of financial and banking systems and macroeconomic policies in light of global shifts , a.hariri@univ-chlef.dz

3 - Laboratory of globalization and its implications for North Africa, a.alibenyahia@univ-chlef.dz

أهمية تحليل الهيكل المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة باتيميتال بولاية عين الدفلى لفترة 2015-2019

-فاطمة زهراء بن زعمية¹: طالبة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعللي بالشلف، الجزائر
-عبد الغني حريوي²: أستاذ محاضر، جامعة حسيبة بن بوعللي بالشلف، الجزائر
-عبد القادر علي بن يحيى³: أستاذ محاضر، جامعة حسيبة بن بوعللي بالشلف، الجزائر

تاريخ النشر: 2021/06/20

تاريخ القبول: 2021/06/13

تاريخ الإرسال: 2021/02/25

ملخص

هدفت هذه الدراسة للتعرف على أثر الهيكل المالي على الأداء المالي وتحليله، حيث تمت دراسة الحالة على مؤسسة باتيميتال الصناعية بولاية عين الدفلى لفترة 2015-2019، كما تتبع أهمية الدراسة من الهدف الرئيسي الذي تسعى المؤسسة للوصول إليه وهو العمل على بناء هيكل مالي أمثل يساهم في رفع العوائد وثروة الملاك ومنه الوصول لأعلى قيمة للمؤسسة في ظل أدنى التكاليف، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الحصول على التقارير المالية للمؤسسة، من أجل اجراء التحليل وتقييم الهيكل المالي المستخدم من خلال الأداء المالي لها.

توصلت الدراسة إلى أن الأداء المالي للمؤسسة متوازن، وهي تتمتع بسيولة جيدة تدعم بها استثماراتها ويسهل عليها الحصول على قروض مستقبلا، كما أن نسبة رأس المال العامل تدل على أن الأصول الثابتة تغطي الالتزامات، ما يعني أن المؤسسة تعتمد هيكل مالي متوازن يساهم في رفع الأرباح.

الكلمات المفتاحية: الهيكل المالي، الأداء المالي، المؤشرات المالية، الرفع المالي.

التصنيف JEL: G30 , G23

¹-المرسل، مخبر تنمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة، f.benzaamia@univ-chlef.dz

²-مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، a.hariri@univ-chlef.dz

³- مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، a.alibenyahia@univ-chlef.dz

مقدمة:

يعد نجاح الأداء المالي للمؤسسة مجموعة عقبات والمتمثلة في كيفية تمويل أنشطتها، لكن حاليا أصبحت الوظيفة المالية في المؤسسة بالغة الأهمية والحساسية، بل وقد استأثر موضوع تمويل المؤسسات اهتمامات متخذي القرار سواء على مستوى المؤسسات أو الحكومات، وتزايد الاهتمام بتمويل المؤسسات الاقتصادية بفعل تزايد تنافسية المؤسسات فيما بينها، حيث أصبح أمامها طرق عديدة للاستجابة لاحتياجاتها التمويلية، حيث أن وظيفة الإدارة المالية تهتم بالبحث عن الموارد المالية وتوظيفها من أجل خلق قيمة مضافة، ما يساهم في زيادة ثروة المساهمين، وهذا يتوقف أساسا على مردودية الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسة من جهة، وكذا على تكلفة الموارد المالية المتحصل عليها.

فيما تعتبر قرارات الاستثمار المتعلقة باختيار المشاريع التي يتم إنجازها قرارات استراتيجية ومصيرية ومحددة لخلق القيمة، كما أن سياسة التمويل لا تتم بتنفيذ القرار فقط وإنما هي بدورها قرارات مصيرية تؤثر على قيمة المؤسسة إذ يتعين على المديرين البحث عن تشكيلة (مزيج) مالية مناسبة (المثلى) تسمح برفع القيمة السوقية وتخفيض تكلفة التمويل، حيث أن المتتبع لطبيعة قرارات التمويل بالشركة يدرك توجه هذه الأخيرة إلى إجراء تغييرات عميقة تخص تشكيلة الأموال المعتمدة لتمويل برامجها الاستثمارية خلال السنوات الأخيرة كاستجابة للوضعية المالية الحرجة التي عرفت سابقا وهي قرارات تبعث إلى التساؤل حول جدواها وأثرها على أداء الشركة المالي.

هذا ويعتبر موضوع الهيكل المالي من بين أهم المواضيع في حقل الإدارة المالية، فالدخل لأي استثمار يجعل المؤسسة تبحث عن مصادر تمويلية مناسبة، ولكنها سرعان ما تصطدم بمشكلة التكاليف المرتبطة بأي عنصر تمويلي قد تستعمله سواء كان داخلي أو خارجي، فهناك من يعتقد أن المصادر الداخلية عديمة التكلفة وهذا اعتقاد خاطئ، لأن كل الأموال تصاحبها تكلفة، وهدف الإدارة المالية هو تدنية تلك التكاليف لأدنى مستوى لها ما يحقق تعظيم لثروة الملاك الذي يؤدي لتعظيم القيمة السوقية للمؤسسة.

حيث أن أهم ما يواجه المؤسسة هو كيفية صياغة هيكل مالي مناسب بما هو متاح أمامها من موارد مالية لتحقيق أداء مالي جيد، لأن تشكيل هيكل مالي مناسب من الموارد المالية الخاصة فقط أو من الأموال المقترضة فقط أو من مزيج بينهما يحتاج لدراسة معمقة وقرارات مهمة، لأن ذلك يرتبط بمدى نجاح المؤسسة في تحصيل موارد مالية بأدنى التكاليف ما يجعل القيمة السوقية في أعلى قيمة لها.

وبما أن مؤسسة باتيميتال مؤسسة اقتصادية ورجحية فهي تعمل على الحصول على موارد مالية بتكاليف منخفضة من أجل المنافسة وتحقيق عوائد كبرى، من خلال الأداء المالي الذي تقدمه في كل سنة مالية من خلال الاعتماد على مختلف المؤشرات المالية لمعرفة وتقييم أدائها المالي وتقويم هيكلها المالي، ذلك لأن الأداء المالي لا يقل أهمية عن الهيكل التمويلي وكيفية صياغته، فهو يعتمد وبنسبة كبيرة على المزيج التمويلي والقرارات المالية المهمة التي تتخذها المؤسسة في ظروف عدم التأكد.

مشكلة الدراسة

من خلال ما تم طرحه سابقا تتمثل مشكلة هذه الدراسة في ما يلي: ما مدى مساهمة تحليل وتقييم مؤشرات الهيكل المالية لمؤسسة باتيميتال في تحقيق أداء مالي متوازن؟

أهداف البحث: تهدف هذه الورقة البحثية للوصول إلى ما يلي:

- دراسة الهيكل المالي لمؤسسة باتيميتال ومعرفة المزيج التمويلي الذي تستخدمه؛

- تقييم هيكل تمويل المؤسسة محل الدراسة من خلال أهم المؤشرات المالية؛

- محاولة تقويم سلوك الأداء المالي لمؤسسة من خلال النتائج المتوصل إليها؛

منهج البحث: من أجل الإجابة على اشكالية الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي في الجانب النظري من أجل التعرف على المفاهيم المحورية للدراسة مع دراسة حالة في الجانب التطبيقي حيث تمت الدراسة على مؤسسة باتيميتال هيكل غرب الكائن محلها بولاية عين الدفلى وتمت الدراسة في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019.

الدراسات السابقة

لا يزال موضوع محددات الهيكل المالي وأثره على قيمة المؤسسة وأدائها المالي يُعنى بالدراسة والتحليل من قبل الباحثين، ولا زالت تختلف النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقترحة باختلاف طبيعة المؤسسات، والطرائق المعتمدة للدراسة والتحليل وغيرها من العوامل، وفيما يلي مجموعة من الدراسات التي يمكن اعتبارها كدراسات مرجعية لتحليل موضوع دراستنا.

أ-دراسة (شنافة جهرة 2017) بعنوان(أثر محددات هيكل رأس المال على الأداء المالي للبنوك المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودي دراسة قياسية للفترة 2005/2015)، كان الهدف من هذه الدراسة تحليل واختبار اثر مجموعة من العوامل المحددة لهيكل رأس المال على الأداء المالي للبنوك المدرجة في سوق الأوراق المالية السعوديا اعتبار المتغيرات المفسرة: حجم البنك، الربحية، معدل النمو، الوفر الضريبي لغير الديون و كذا الضمانات المخاطر، ومن جهة أخرى باعتبار هيكل رأس المال ممثلا بالرفع المالىمقاسا بنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول كمتغير تابع ، وخلصت الدراسة إلى أن حجم البنك وحجم الضمانات لهما دور في تفسير الهيكل المالي للبنوك، أما باقي المتغيرات فهي لا تفسر الهيكل المالي للبنوك عينة الدراسة.

ب- دراسة مصطفى عبد الله أحمد القضاة(2015) بعنوان العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية مقاسا بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لفترة 2005-2011، حيث هدفت الدراسة للتعرف على العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للمؤسسات ومن أجل معرفة ذلك استخدم الباحث البرنامج الإحصائي E-VIEWS حيث قام بدراسته على 65 مؤسسة وتوصل إلى أن هناك أثر معنوي ايجابي للمتغيرات المستقلة(حجم الشركة، المستثمر، المديونية، عمر الشركة، السيولة، رضا العملاء، الانتاجية،

والرفع المالي) على الأداء المالي للشركة كما بين وجود علاقة سلبية ذات دلالة احصائية بين الأداء المالي والمستثمر المؤسسي.

ج-دراسة (وليد بشيشي، سليم مجلخ 2019) بعنوان (محددات الهيكل المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة تحليلية قياسية باستخدام أشعة الانحدار الذاتي VAR)، هدفت الدراسة للتعرف على محددات الهيكل المالي في المؤسسة الاقتصادية وتحديد العوامل المؤثرة عليه في مؤسسة الأجر ببرج صباط قلمة للفترة 2010/2019، خلصت الدراسة إلى أن المحددات السيولة، الربحية، المردودية المالية والاقتصادية، وهيكل الأصول تؤثر على الهيكل المالي، كما توصلت بأن هيكل الأصول يؤثر سلبا على هيكلها المالي في المدى البعيد دون القصير.

د-دراسة (نبيلة قدور 2020) بعنوان (تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام آلية المراجعة -دراسة عينة من البنوك الجزائرية-)، حيث هدفت الدراسة لتقييم الأداء المالي لعينة من البنوك التجارية الجزائرية وركزت على محاولة التأكيد أن تطبيق المقارنة بشكل صحيح وسليم لتقييم الأداء المالي من خلال الشروط التي تتوفر في البنوك، وخلصت الدراسة إلى أن البنوك التجارية تتوفر على كل الشروط الأساسية لتطبيق برنامج المقارنة المرجعية على الرغم من وجود العديد من المعوقات والتحديات وهذا من أجل تقديم نتائج جيدة يمكن الاعتماد عليها في تحديد حجم الفجوة الحاصلة في تقييم الأداء، وهذا لتحسين الأداء المالي والوضعية المالية للبنوك.

هـ - دراسة مفيدة يحياوي (2020): وجاءت تحت عنوان (تحديد الهيكل المالي الأمثل في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية)، وهدفت الدراسة إلى تحديد الهيكل المالي الأمثل في المؤسسات الاقتصادية باعتباره موضوع مهم خاصة بعد الاصلاحات الاقتصادية المتتالية التي قامت بها دولة الجزائر، لأن الهيكل التمويلي يرتبط بمصير المؤسسة، فحاولت الباحثة تسليط الضوء على التمويل والهيكل المالي ومختلف الاختلالات المالية في المؤسسات الوطنية، حيث توصلت الدراسة إلى أن مشكلة الهيكل المالي تبقى مطروحة، لوجود مشكلة الرفع المالي المشجع على الديون وكذا بسبب تباين القرارات المالية المتخذة من قبل المؤسسة، كما أشارت أنه يمكن للمؤسسات البدء بتمويل ذاتي ثم اللجوء للديون مع شرط معرفة معدل مردود الدين الذي يجب أن يفوق أسعار الفائدة، مع وجوب الاستخدام الأمثل للأموال سواء كانت ذاتية أو خارجية.

ي-دراسة دعاس مصعب & أيمن فريد (2020) تحت عنوان الخيارات الاستراتيجية وأثرها على الهيكل المالي. دراسة حالة نفضال: هدفت الدراسة لمحاولة تفسير العلاقة الموجودة بين القرارات الاستراتيجية التي تتخذها المؤسسة وتركيبية الهيكل المالي ومعرفة كل القرارات التي تتخذها المؤسسات محل الدراسة من أجل توضيح تأثير استراتيجية المؤسسة على هيكلها المالي، حيث تمت الدراسة التطبيقية على مؤسسة نفضال لفترة 2016-2018 بالاعتماد على الميزانيات المالية لها، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها أن المؤسسة تتميز بالاستقرار المالي والاستقلالية المالية كما أنها تعتمد هيكل تمويلي مناسب وتعتمد على استراتيجية التوسع، وخلصت إلى أن هناك علاقة تناسب بين القرارات الاستراتيجية والهيكل المالي.

I- الخلفية النظرية للهيكل المالي والأداء المالي:

يعتبر الهيكل المالي من بين أهم الدراسات المالية قديما وحديثا، خاصة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، ولكن تقييم هذا الأخير وتقييمه يتوقف على الأداء المالي للمؤسسة في حد ذاتها مقارنة بسنوات سابقة أو بمؤسسات أخرى.

I-1- مفهوم الهيكل المالي

يمكن تعريف الهيكل المالي على أنه توليفة المصادر تمويلية التي تختارها الشركة لتغطية استثماراتها، وهي تخص جانب الخصوم في الميزانية العامة (اندرواس، 2006، صفحة 104)، ما يؤخذ عليه هذا التعريف هو أنه ينظر للهيكل المالي فقط من الجانب المحاسبي أي موقعه في الميزانية العامة، مع اغفال الجانب المالي الذي يهتم بالمكونات الرئيسية له، وهو يتمثل كذلك في جميع أشكال وأنواع التمويل سواء ملكية أو اقتراض، أو من حيث اعتبارها مصادر تمويلية قصيرة أجل أو مصادر تمويلية طويلة أجل (حنفي، 2004، صفحة 128)، وهذا التعريف اهتم بنوع الأموال المستخدمة وهي الداخلية والخارجية (المملوكة والمقترضة) وبأجل التمويل كذلك التي تختلف من قصيرة إلى طويلة حسب الحاجة إليها، ويعرف الهيكل المالي كذلك على أنه ذلك المزيج من الأموال الخاصة والمستدانة الذي يترتب عنه أقل تكلفة ممكنة (العزير، 2007، صفحة 393)، حيث يعتبر هذا التعريف قريب من المثالية لأنه يجمع بين مكونات الهيكل المالي بشرطه الأساسي وهو أنه يجب أن يكون بأقل التكاليف.

من خلال ما سبق يمكننا القول أن الهيكل المالي هو اجمالي مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسات لتشكيل توليفة مثلى من الأموال الخاصة والقروض من أجل القيام بعملياتها الاستغلالية أو الاستثمارية، بما يمكنها من تعظيم العائد تحت شرط تدنية التكاليف.

أما بالنسبة للهيكل المالي الأمثل فيعرف على أنه مزيج من الأموال الخاصة والقروض الذي يساهم في خفض المعدل الموزون لتكلفة التمويل ما يحقق أعظم ثروة للملاك (محمد، 2013، صفحة 55)، حيث أن المؤسسة التي تريد الوصول لتركيبية مثلى من الهيكل المالي وجب عليها أن توازن دائما بين العائد والخطر من أجل الوصول إلى قيمة عظمى للسهم في السوق المالي (عدنان، 2007، صفحة 437)، علما أن الهيكل المالي الأمثل هو الذي يدي التكلفة المرجحة للأموال (WACC) بمعنى أنه يرفع قيمة السهم في السوق وبذلك يعظم ثروة المالكين (الشهاوي، 2013، صفحة 277)

هذا ويتسم الهيكل المالي ببعض السمات التي تظهر من خلال تعريفه وهي أتحقاد على تخفيض التكاليف وتعظيم العوائد وأهم هذه السمات هي (سهايلية، 2017)

أ- الربحية: أي انه يعمل على تحقيق أقصى العوائد ويولي معظم احتياجات المؤسسة في وقتها المناسبة وبأقل تكلفة ممكنة.

ب- القدرة على الوفاء بالديون: ذلك لأن المؤسسة مجبرة على أن تحافظ على قدرتها في الوفاء بالديون حتى يتجنب الملاك بعض المخاطر.

ج- الرقابة: تحدث الرقابة من أجل تقليل المخاطر كفقدان السيطرة، والرقابة تكون كذلك على إدارة المؤسسة.

I-1-1- محددات الهيكل المالي

نقصد بمحددات الهيكل المالي مجموع العوامل التي يتعين على المدير المالي للشركة أخذها بعين الاعتبار عند البحث واختيار مصادر التمويل المعتمدة لتمويل أنشطة المؤسسة، وهي عوامل تختلف من مؤسسة لأخرى وتخضع لاعتبارات متعددة يمكن أن نورد أهمها في ما يلي:

أ - **حجم المؤسسة:** تختلف احتياجات المؤسسات باختلاف أحجامها، إذ تحتاج الكبيرة منها موارد مالية كبيرة قد تستدعي الاستدانة أو زيادة عدد الشركاء، وهي بهذا يمكن أن تحصل على القروض بسهولة وبتكلفة منخفضة، حيث أنها لا تصدر أسهما عادية إلا في حالات نادرة وعند الضرورة، بينما المؤسسات الصغيرة في السوق تعتمد على الأرباح المحتجزة وصدار الأسهم. (الكريم ق.، 2015).

ب - **الربحية:** تمثل ربحية المؤسسات أحد أهم عناصر التمويل الداخلي، لذا فإن حصول المؤسسة على ربحية وفيرة خلال السنة المالية قد يغنيها عن الاستدانة حيث تفضل الاعتماد على مصادرها الداخلية، فالربحية تعتبر بمثابة هدف رئيسي وأمر لا بد منه لبقاء واستمرار المؤسسات، وهي غاية يتطلع لها المستثمر ومؤشر يهتم به الدائن، حيث أنها تقيس كفاءة الإدارة في استخدام مواردها لذا فجهود المؤسسة يدب نحو الاستخدام الأمثل للموارد الموجودة من أجل تحقيق أفضل عائد (تابه النعيمي، 2009، صفحة 36)

ج - **نمو المبيعات:** تعتبر المبيعات ضمان أساسي للمؤسسة وبقائها في السوق، حيث أن نموها يدل على تحقيق أرباح وتمويل داخلي، وهذا ما يساهم في زيادة الأرباح المحتجزة التي تستعملها المؤسسة كتمويل ذاتي، ونمو هذه الأخير قد يجعل المؤسسة تبتعد عن الاستدانة أو على الأقل يضمن لها أنها سوف تعيد أموال الغير في حالة الاستدانة، حيث يمكن للمؤسسة التي تتمتع بنمو واستقرار المبيعات من استخدام درجة عالية من الرفع المالي، لأنها لن تواجه صعوبة الوفاء بالتزاماتها (الكريم ب.، 2001، صفحة 41)

د - **المردودية:** تختلف مردودية المؤسسات من مؤسسة لأخرى ومن سنة لأخرى كذلك، وهذا الاختلاف ينبع من القطاع أو كمية رأس المال أو المخاطر أو كفاءة الإدارة...، لكن ما هو معلوم أن زيادة المردودية يساهم في ارتفاع رأس المال المؤسسة، لكن اختلفت الدراسات في تفسير تأثير المردودية على تركيبة الهيكل المالي، فهناك من يرى وجود علاقة طردية بينها وبين نسبة الدين، لأن المؤسسات المتمتعة بمردودية مرتفعة تفضل التمويل بالقروض للاستفادة من الوفر الضريبي المحقق من خصم المصروفات المالية عن الوفاء الخاضع للضريبة.

أما مؤيدي نظرية الوكالة يرون بأن المؤسسة ذات المردودية المرتفعة تفضل رفع نسبة القروض في الهيكل المالي، لتقليل التدفق النقدي الحر من خلال ضبط سلوك المسيرين بزيادة الرقابة على أعمال المسير من خلال المقرض (بي ساسي، 2006، صفحة 433)

هـ - **هيكل الأصول:** تمثل هيكل الأصول أحد أهم محددات الهيكل المالي حيث أن النظريات المالية اهتمت بكيفية ترتيب المصادر التمويلية، وهذا حتى لا تتعرض المؤسسة للعسر المالي الذي قد يوقعها في خطر عدم مقدرتها على دفع

الفوائد وأصل القروض عند تاريخ الاستحقاق، لذا تلجأ المؤسسات التي تتميز أصولها بتوفير عنصر الأمان للمقرضين بشكل كبير لتمويل أنشطتها، وتمثل الأصول ذات الاستخدامات العامة في العديد من الأنشطة ضمانا جيدا للقروض، بينما لا تمثل الأصول ذات الاستخدامات الخاصة ضمان مناسب، لذلك فإن مؤسسات العقارات تمتاز بنسبة عالية من الرفع المالي (حمزة، 2014، صفحة 144)

I-2- ماهية الأداء المالي

يتميز الأداء المالي بدور كبير في أي شركة لذا فهو يحظى بأهمية بالغة داخلها وكذلك له أهداف من الواجب بلوغها حتى تستمر الشركة وتتوسع حصتها السوقية.

تعريف وأهمية وأهداف الأداء المالي

للأداء المالي مفاهيم مختلفة حسب وجهة نظر الخبراء الماليين وحسب الدراسات السابقة، هذا ما يجعله ذو أهمية بالغة في أي مؤسسة، ويجعل مدراء المؤسسات يريدون بلوغ أهداف عالية للأداء المالي من أجل البقاء والاستمرار.

أ- تعاريف الأداء المالي

يعرف الأداء المالي على أنه ذلك المفهوم الذي يرتبط بشكل وثيق بالإدارة الاستراتيجية لأنه يعمل على تقييم أداء إدارة المؤسسة باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية قصيرة وطويلة الأجل (jean_pierre, 2003, p. 2)، والأداء المالي مفهوم ضيق لأداء المؤسسات يستخدم مؤشرات مالية لقياس مدى تحقيق الأهداف (قدور، 2020، صفحة 15) كما أنه يقدم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد البشرية والمالية والمادية للمؤسسة (حسيني، 2006، صفحة 234)، والأداء المالي كذلك يركز على استخدام نسب تستند إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس انجاز الأهداف الاقتصادية للمؤسسة (دادان، 2006، صفحة 42)

أما بالنسبة لتقييم الأداء المالي فهو عملية تهتم بقياس النتائج التي تحققها المؤسسة خلال السنة المالية على ضوء معايير تحددها مسبقا وبعد تلك الحسابات تقدم أحكام على طبيعة الموارد المستخدمة، وهو عنصر مهم للمؤسسة خاصة في العمليات الإدارية لأنه يقدم معلومات والبيانات تستخدمها لقياس والتنبؤ بالأهداف، للتعرف على مدى تحقيقها ونجاح المؤسسة مستقبلا (الزبيدي ح.، 2000، صفحة 85)، علما أنه مجموعة بحوث ودراسات للعلاقات التي تربط بين ما هو متاح من موارد مالية وكيفية استخدامها لتحقيق غايات المؤسسة (الإدارية، صفحة 121)

2-2-2 خطوات تقييم الأداء المالي

تمر عملية تقييم الأداء المالي لأي مشروع أو مؤسسة بالخطوات التالية: (الخطيب، 2010، صفحة 51)

- يتم الحصول على القوائم المالية السنوية التي تستخدم لحساب المؤشرات المالية؛

- القيام بحساب المؤشرات المالية المهمة للتقييم؛

- تقييم المؤشرات والنسب المالية المحسوبة ومقارنتها بالمخطط الأولي لمعرفة مواطن الانحراف؛

- وضع توصيات تلائم ما هو متوصل إليه من خلال المؤشرات المحسوبة؛

3.2.2 مؤشرات الأداء المالي

تقييم الأداء المالي يتم من خلال مؤشرات التوازن المالي والمؤشرات المالية وهذا ما يتم عرضه في هذا الجانب من الورقة العلمية.

أولاً- مؤشرات التوازن المالي

تعريف التوازن المالي: يعرف التوازن المالي على أنه تقابل قيمى زمنى بين الموارد المالية في الميزانية من جهة، واستعمالاتها من جهة ثانية، حيث تختلف عناصر الموارد من مدة استعمالها التي ترافق استحقاقاتها وكذلك تختلف العناصر التي توافق درجة ثبوتها (عدون، دراسة الحالات المالية، 1991، صفحة 25)

مستويات توازن الأداء المالي

التوازن الدائم: رأس المال العامل Fr

يعبر رأس المال العامل وأكوما يطلق عليها البعض رأس المال الصافي عن مقدار الزيادة في الأصول المتداولة، وبالتالي يساهم هذا المؤشر في الحكم على مقدرة الشركة على مواجهة الخصوم المتداولة المستحقة عليها، يتم احتساب رأس المال العامل بالمعادلة التالية: (المبروك، 2009، صفحة 13): رأس المال العامل = الأصول الجارية - الخصوم الجارية.

التوازن المتوسط (احتياجات رأس المال العامل BFR)

لكل شركة موارد في بداية الدورة الاستغلالية موارد دورية (ديون قصيرة أجل ماعدا السلفات المصرفية) وهذه المواد تغطي بها مستلزمات الدورة أي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق. وهي تحسب بالعلاقة التالية:

$$BFR = \text{قيم الاستغلال} + \text{القيم القابلة للتحقيق} - (\text{ديون ق أ} - \text{السلفات المصرفية})$$

التوازن المؤقت (الخزينة): تعبر لنا عن القيم المالية التي تصرف فيها المؤسسة لدورة معينة، وتقاس بالعلاقة التالية: الخزينة = رأس المال العامل - احتياج رأس المال (ناجي، 2007، صفحة 148)

ثانياً- نسب الهيكلية المالية

- **نسبة التمويل الدائم:** تبين مدى مقدرة الأموال الدائمة على تغطية الأصول الثابتة لدى المؤسسة، وحتى تتحقق هذه التغطية يجب أن تكون النسبة تفوق 1، وتحسب بالعلاقة التالية: (الزيدي ح.، 2004، صفحة 104)، نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة.

- **نسبة التمويل الذاتي:** تبين مدى مقدرة الأموال الخاصة بالمؤسسة عللا أن تغطي الأصول الثابتة، ويجب أن تكون النسبة أكبر من الواحد، وتحسب بالعلاقة التالية: (الزيدي ح.، 2004)، نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة.

ثالثاً- نسب السيولة liquidity ratios

- مؤشر السيولة: يقصد بالسيولة قابلية المنشأة على تحويل موجوداتها المتداولة إلى سيولة نقدية ومن ثم إعطائها الامكانية أو القدرة على الوفاء بالتزاماتها المستحقة الاداء خلال فترة مالية (عبد الستار، 2007، صفحة 57)، وتستخدم مؤشرات أهمها:

- نسبة السيولة العامة: تشير لقدرة الشركة على مواجهة الخصوم وتحسب بالعلاقة: الأصول المتداولة / الخصوم المتداول (اندواس، 2008، صفحة 88)

- نسبة السيولة المختصرة: تعتبر مقياسا لقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل من الأصول سريعة التحويل إلى نقدية، تقيس درجة سيولة سريعة المتاحة حالا للوفاء بالتزامات. (اللطيف، 2006، صفحة 244): نسبة السيولة الحالية: قيم جاهزة / ديون قصيرة أجل

رابعا- مؤشر الربحية profitability ratios

الربحية مصطلح نسبي يعبر عن نسبة الأرباح الصافية والمبيعات في المنشآت، وعن الأرباح الصافية وقيمة الانتاج في المشاريع الصناعية، ولها مؤشرين مهمين وهما: (هندي، 2003، صفحة 96)

- هامش ربح اجمالي = الربح الاجمالي / المبيعات

- هامش ربح صافي = صافي الربح بعد الضريبة / المبيعات

- هامش ربح رأس المال: ربح صافي بعد الضريبة / رأس المال العامل

خامسا- نسب المردودية

- مؤشر المردودية: تُعرف بأنها تتخذ عدة أشكال وقياسها صعب، تحسب بالعلاقة (النتيجة/الوسائل المستخدمة)،

وهي قياس نقدي للأداء، تطبق على أصل أو مجموعة أصول وتكون في المدى القصير أو الطويل. (gerard, 1996, p. 150)

معدل المردودية الاقتصادية $Re =$ نتيجة الاستغلال بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية. (فريشي، 2004، صفحة 268)

معدل المردودية المالية (مردود الأموال الخاصة) Rcp : النتيجة الصافية / الاموال الخاصة. (عدون، التحليل المالي، 1990، صفحة 96)

معدل المردودية التجارية: النتيجة الصافية / رقم الأعمال.

سادسا- نسب المديونية Dept management ratios

- نسبة الاستقلالية المالية: تقوم هذه النسبة على مقارنة الاموال الخاصة بمجموع الخصوم (الاموال الخاصة / مجموع الخصوم).

- نسبة قابلية السداد: أي في حال وقوع الشركة في وضعية مالية خطيرة ووصولها للإفلاس لا تستطيع تسديد ديونها، في هذه النسبة تقارن حجم الديون بالأصول وتقاس بالعلاقة: (مجموع الديون / مجموع الأصول) (الناصر، 2009، صفحة 19)

II- تحليل الهيكل المالي بواسطة الأداء المالي لمؤسسة باتيميتال لفترة 2015-2019

تعتبر شركة باتيميتال هياكل غرب من بين أهم مؤسسات تصدير واستيراد الحديد الصلب ومشتقاته، فهي شركة لها مكانة في تنشيط المجال الاقتصادي الوطني، والدور الذي تؤديه في التنمية الوطنية والمحلية بالنسبة لولاية عين الدفلى، لما تقدمه من فرص عمل لسكان المنطقة وتوفير منتجاتها للاستغلال المحلي، نشأت سنة 1902م، برقم أعمال يقدر ب 1200000000 دج في ذلك الوقت، هذا وتعتمد المؤسسة في العموم هيكل مالي مكون من أموال خاصة+ ديون، أي أنها تعتمد سياسة مالية متحفظة، لأنها لا تعتمد كثيرا على الديون خوفا من الوقوع في مخاطر عدم القدرة على السداد، وكونها مؤسسة ربحية بالدرجة الأولى، هي مؤسسة ذات طابع صناعي، تتخصص في التصميم والتطوير و التركيب في الموقع، بالإضافة إلى بيع أشغال البناء والهياكل المعدنية والنحاسية، حيث تنتج كل انواع المنتجات والتجهيزات الصناعية على مساحة تقدر ب14000 هكتار، كذلك تحتل مكانة في المنطقة بالنظر الى موقعها الاستراتيجي من حيث الولاية التي تعتبر من الولايات الوسط الرابطة بين العديد من الولايات صناعيا و تجاريا و في داخل الولاية تقع في المنطقة الصناعية التي تضم مؤسسة العجائن ومؤسسات صناعية أخرى.

II-1- تقديم النتائج ومناقشتها

نقوم في هذا الجانب بحساب مختلف المؤشرات المالية التي تمت الاشارة إليها في الجانب النظري للدراسة بالاعتماد على الميزانيات وجداول حسابات النتائج للمؤسسة خلال فترة الدراسة وهي 2015-2019.

II-1-أ: مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة باتيميتال الصناعية لفترة 2015-2019

الجدول رقم(01): مؤشرات التوازن المالي لشركة باتيميتال لفترة 2015-2019

الوحدة: مليار دج

البيان/السنة	2015	2016	2017	2018	2019
رأس المال العامل	4.47	6.17	4.99	0.87	2.67
الأصول الجارية	2.96	3.93	3.35	3.56	3.98
الخصوم الجارية	-1.50	-2.24	-1.64	4.44	6.66
احتياجات ر العامل	1.13	1.73	1.15	1.28	2.84
احتياجات الدورة	2.97	3.94	2.92	2.92	3.82
موارد الدورة	1.43	2.20	1.28	1.64	6.66
الخزينة	4.35	4.44	3.84	4.08	1.60
ر م العامل	4.47	6.17	4.99	0.87	2.67
إ رأس المال ع	1.13	1.73	1.15	1.28	2.84

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الميزانية وجدول حسابات النتائج

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن $0 < (FR)$ موجب، أي أن الأصول الجارية كافية لسداد التزامات قصيرة الأجل كما يتبقى للمؤسسة هامش تستخدمه في مواجهة ظروف طارئة، حيث أننا لاحظنا أنه كان 44.7 ليصل إلى مقدار 6.17 سنة 2016، أما سنة 2017 انخفض عن السنة السابقة لكنه بقي في الوضع الجيد، لينخفض سنة 2018

وصولاً إلى 0.87 ثم عاد ليرتفع سنة 2019، وهذا كله راجع للتغيرات التي تطرأ على موجودات المؤسسة والظروف المحيطة بها.

وكذلك BFR موجبة ومنه الاستخدامات تمكنت من تغطية الموارد وكذلك يتبين أنها تقوم باستخدام أموالها في الأجل الطويلة، حيث ارتفعت سنة 2016 بفارق 602553007.9 أي أن في هذه السنة تحسنت الوضعية المالية للمؤسسة، بينما سنة 2017 انخفضت ولكنها تبقى في الوضع الموجب حيث أنها كانت أكبر من سنة 2015 بفارق 12713307.5، وكذلك سنتي 2018 و2019 كانت النتيجة موجبة وجيدة وهذا دليل على أن موارد المؤسسة المالية تغطي كل احتياجاتها.

أما فيما يخص الخزينة فهي موجبة كذلك، حيث تم تسجيل نتائج موجبة في كل السنوات، مما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل دورة الاستغلال بنفسها، وعليه نقول أن المؤسسة حالتها المالية جيدة، يبقى فقط وجوب استثمار الأموال.

II-1-ب: مؤشرات الهيكلية المالية لمؤسسة باتيميتال الصناعية لفترة 2015-2019

الجدول رقم (02): نسب الهيكلية المالية لمؤسسة باتيميتال لفترة 2015-2019

السنة	نسبة تمويل دائم	ن. ت. خاص	ن. استقلالية مالية	ن. قابلية السداد
2015	1.5	0.42	0.26	0.79
2016	1.57	0.48	0.26	0.79
2017	1.23	0.8	1.22	0.044
2018	0.88	0.71	0.47	0.52
2019	0.62	0.17	0.11	0.89

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم تفوق الواحد وهذا يدل على أن المؤسسة أصولها الثابتة ممولة بالكامل عن طريق أموالها الدائمة بالإضافة لهامش في التغطية، أما بالنسبة لنسبة التمويل الخاص فلاحظنا أنه أقل من الواحد بدليل أن الأموال الخاصة للمؤسسة لا تغطي الأصول الثابتة وهذا في كل فترة الدراسة، أما بالنسبة للاستقلالية المالية فهي غير محققة لأنها أقل من الواحد ما عدا سنة 2017 وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد على القروض بشكل مكثف، وفيما يخص نسبة قابلية السداد كما نلاحظ فهي أقل من الواحد ومنخفضة جدا سنة 2017 مما يعني أن المؤسسة لا تستطيع طلب قروض أخرى.

II-1-ج: مؤشرات السيولة لمؤسسة باتيميتال الصناعية لفترة 2015-2019

الجدول رقم (03): مؤشرات السيولة لمؤسسة باتيميتال لفترة 2015-2019

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة السيولة العامة	1.79	1.75	2.04	1.98	2.03
نسبة السيولة المختصرة	1.59	1.42	1.66	1.53	1.78
نسبة السيولة الجاهزة (الحالية)	0.14	0.31	0.26	0.24	0.15

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الميزانية وجدول حسابات النتائج

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان نسبة السيولة العامة انخفضت في سنة 2016 ما يعني أن الشركة اصولها المتداولة أقل من الثابتة، وهذا يفسر بضعف حركة الأصول المتداولة (قيم الاستغلال) ولكن بما أن النسبة كبيرة نوعا ما فإن المؤسسة تستطيع تسديد التزاماتها القصيرة الأجل عن طريق الأصول المتداولة ، كما نلاحظ أن نسبة السيولة المختصرة كذلك انخفضت في نفس السنة أي أنها تشهد خسارة قصيرة أجل ولكنها تستطيع أن تواجه الديون قصيرة الأجل بواسطة القيم الجاهزة والمحقة، بينما نسبة السيولة الحالية تبين قدرة الشركة على تسديد الديون قصيرة الاجل لأنها في حالتها المثلى.

II-1-د: مؤشرات هيكله الأصول لمؤسسة باتيميتال الصناعية لفترة 2015-2019

الجدول رقم (04): نسب هيكله الأصول لمؤسسة باتيميتال لفترة 2015-2019

البيان	2019	2018	2017	2016	2015
نسبة التمويل الدائم	1.32	1.42	1.35	1.57	1.51
نسبة التمويل الذاتي	0.62	0.58	0.80	4.83	4.25
نسبة الاستقلالية المالية	0.70	0.65	1.73	0.44	3.82
نسبة التمويل الخارجي	0.44	0.59	1.71	0.26	3.09

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الوثائق المالية للمؤسسة

نسب هيكله الأصول يتم اعتمادها عادة من أجل معرفة التشكيلة التي تعتمد عليها المؤسسة من الأموال الخاصة أو الديون أو المزج بينهما في الهيكل المالي، حيث يتم التعرف على نسبة كل منها في الهيكل المالي ومعرفة اذا كانت المؤسسة مستقلة ماليا أو سوف تواجه مخاطر مالية مستقبلا.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم (الأصول طويلة الأجل)، كانت متقاربة سنتي 2015 و 2016 حيث سجلت نسب 0.51 و 0.57 على التوالي، بينما ارتفعت ارتفاع ملحوظ سنة 2017، لتبقى تقريبا في نفس النسب سنتي 2018 و 2019 رغما تراجع نسبة 2019 قليلا وهذا راجع لاعتمادها على الدين أكثر.

في حين أن نسبة التمويل الذاتي سجلت نسب 4.25 و 4.83 لسنتي 2015 و 2016 على التوالي وهذا دليل على أن المؤسسة تعتمد على أموالها الداخلية في هيكلها المالي بكثرة، بينما انخفضت هذه النسبة في السنوات الثلاثة عندما اعتمدت المؤسسة على القروض بدلا من الأموال الخاصة.

نسبة الاستقلالية المالية كلما انخفضت كانت جيدة يعني تكون المؤسسة مستقلة ماليا وهذا ما هو ملاحظ في سنتي 2015 و 2016، والعكس بالنسبة لآخر سنة حيث ارتفعت إلى 1.73 أي أن المؤسسة اعتمدت ديون وأموال خارجية في الهيكل المالي وسوف تواجه مخاطر عدم القدرة على التسديد إذا استمرت على نفس الحال، لكنها تداركت الوضع وعادت لتتخفف من جديد في السنتين الأخيرتين.

II-1-هـ : مؤشرات الربحية لمؤسسة باتيميتال الصناعية لفترة 2015-2019

الجدول رقم(05): مؤشرات الربحية لمؤسسة باتيميتال لفترة 2015-2019

البيان / السنة	2015	2016	2017	2018	2019
هامش الربح الاجمالي	16.83%	33.37%	11.27%	12.52%	10.11%
هامش الربح الصافي	12.08%	32.04%	5.51%	25.33%	16.32%
هامش ربح رأس المال	12.03%	11.72%	1.66%	15.28%	14.33%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الميزانية وجدول حسابات النتائج

نسبة هامش الربح الاجمالي تعبر على ربح المؤسسة قبل الضريبة والفائدة حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2016 بنسبة 33.37% من مجمل الربح، وتليها سنة 2015 بنسبة 16.83%، وآخر نسبة كانت في 2017 بنسبة 11.27%، لنشاهد أن هناك انخفاض كبير في هذه النسبة سنة 2019 وصلت إلى 10.11%، ولكن كلها نسب جيدة وموجبة مما يعني أن المؤسسة تحقق أرباح بوضعية مستقرة وجيدة وهذا ما يجذب المستثمرين للتعامل مع المؤسسة.

بينما نسبة هامش الربح الصافي فهناك نسب متفاوتة نوعا ما، حيث سجلت المؤسسة أعلى نسبة سنة 2016 والتي تمثلت في 32.04% وسنة 2015 كانت متوسطة، لكن ما هو ملاحظ أن سنة 2017 النسبة انخفضت جدا حيث وصلت إلى 5.51%، لتعود لترتفع سنتي 2018 و2019 لكن 2018 كان ارتفاع جيد مما يعني أن صافي الربح بعد الضريبة كان مرتفع.

بالنسبة لنسبة هامش رأس المال فهي متقاربة في سنتي 2015 و2016 بينما تدهورت سنة 2017 لتصل إلى 1.66%، لنلاحظ أنها عادت لترتفع من جديد سنتي 2018 و2019 وهذا راجع لزيادة الربح الصافي وزيادة رأس المال.

II-1-و: مؤشرات المردودية لمؤسسة باتيميتال الصناعية لفترة 2015-2019

الجدول رقم(06): مؤشرات المردودية لمؤسسة باتيميتال لفترة 2015-2019

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
المردودية التجارية	0.12	0.32	0.18	0.15	0.11
المردودية المالية	0.14	0.14	0.006	0.14	0.16
المردودية الاقتصادية	0.030	0.029	0.003	0.03	0.04

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الميزانية وجدول حسابات النتائج

تعبر نسبة المردودية الاقتصادية عما تبقى للشركة من رقم أعمال بعد تسديد كل التكاليف، حيث أن أعلى نسبة سجلت في 2019 المقدرة ب 0.04% وهذا دليل على أن نتيجة الاستغلال بعد الضريبة تغطي الأصول الاقتصادية للمؤسسة، لكنها منخفضة في السنوات السابقة وصولا إلى 0.003 سنة 2017، بينما نسبة المردودية المالية بقيت ثابتة سنة 2015 و2016 و2018 بنسبة 0.14% لتتخفف سنة 2017 إلى نسبة 0.006% وهذا يدل على أن

النتيجة الصافية على الأموال الخاصة انخفضت في تلك السنة، لأن المؤسسة اعتمدت الديون بسبب ضعف أموالها الخاصة، بينما سجلت ارتفاع محسوس سنة 2019 حيث سجلت نسبة 0.16% ما يعني أن النتيجة الصافية المحققة جيدة.

II-1-ي: مؤشرات المديونية لمؤسسة باتيميتال الصناعية لفترة 2015-2019

الجدول رقم (07): مؤشرات المديونية لمؤسسة باتيميتال لفترة 2015-2019

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
ن.الاستقلالية المالية%	2.09	0.20	0.55	0.47	0.52
نسبة قابلية السداد%	0.47	0.79	0.44	0.11	0.89

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الميزانية وجدول حسابات النتائج

نسبة المديونية عادة تستخدم من أجل معرفة نسبة مساهمة المصادر التمويلية الخارجية في الهيكل المالي للمؤسسة، حيث يتم تحديد مقدار الديون بالنسبة لمجموع الأصول، وهذا من أجل معرفة المخاطر التي قد تواجه المؤسسة مستقبلا بسبب عبئ الديون، لكن من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسة في حالة استقلالية مالية جيدة حيث تم تسجيل نسب أقل من 100% مما يعني أن المؤسسة في وضع ممتاز ولا تعتمد كثيرا على الديون أي لا تواجهها مخاطر عدم التسديد، حيث سجلت أعلى نسبة للاستقلالية المالية سنة 2017 أي أنها في هذه السنة اعتمدت دين أعلى من السنتين السابقتين، وهذا ما هو ملاحظ من نسبة الربحية والتوازن المالي حيث لاحظنا أن سنة 2017 واجهت انخفاض في أرباحها، لتتخفف سنة 2018 وصولا إلى 0.47%، بينما في السنة الأخيرة والتي وافقت انتشار جائحة كورونا عادت المؤسسة لتعتمد على الدين من جديد ونسبة مقدرة ب0.52%.

بينما نسبة قابلية السداد في تتراوح بين 40% إلى 70% وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على سداد ديونها، ولا تواجه أي مشاكل مالية أو عسر مالي،% علما أنها قاربت ال90% سنة 2019 مما يعني أن المؤسسة لم تؤثر عليها جائحة كورونا، وهذا راجع للرفع للوفر الضريبي المحقق من الديون.

خاتمة:

تعتبر مؤسسة باتيميتال الصناعية بولاية عين الدفلى مركز للعديد من القرارات ومن بينها القرار المالي الذي يلقي على عاتق مديرها المالي، لذا فإن وجود مصادر مالية مناسبة وفي فترة وجيزة وبتكلفة منخفضة يعتبر تحدي بالنسبة له، لذلك وجب عليه أن يقوم بدراسات مالية معمقة لتشكيل هيكل مالي أمثل يخدم مصالح المؤسسة ويحقق أهدافها البعيدة الأمد، وهذا ما يستوجب القيام ببعض التقييم المالي باستخدام مؤشرات مالية ومؤشرات التوازن المالي للحكم على الأداء المالي للمؤسسة، ومن خلال دراستنا لموضوع أهمية تحليل الهيكل المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة باتيميتال لفترة 2015-2019 توصلنا إلى النتائج التالية:

-رغم انتشار جائحة كورونا والحسائر العديدة التي تسببت بها لاتزال مؤسسة باتيميتال محافظة على توازنها المالي واستقلاليتها المالية وهذا يرجع لاستخدامها مزيج تمويلي مناسب في كل فترة، حيث لاحظنا أنها كانت تعتمد على الأموال الخاصة بكثرة، لكنها في فترات الضائقة المالية اعتمدت الديون من أجل الوفر الضريبي.

- من خلال دراستنا لمختلف المؤشرات المالية بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة لاحظنا أن المؤسسة تعتمد هيكل مالي متوازن ومرن، حيث اعتمدت بكثرة على الأموال الخاصة سنتي 2015 و 2016 بينما لجأت إلى الديون في سنوات الثلاثة الأخيرة.

-تعتمد المؤسسة على الأرباح المحتجزة وانخفاض الأرباح سنة 2016 جعل المؤسسة تعتمد الديون أكثر في سنتي 2017 و 2019.

- مؤشرات المديونية تدل على أن المؤسسة مستقلة ماليا أي تعتمد على أموالها الخاصة، لكنها تستطيع الحصول على القروض وبإمكانها تحقيق أرباح من خلالها وهذا ما لاحظناه سنة 2019..

- مؤسسة باتيميتال ومن خلال مؤشرات المديونية والربحية تبين أنها قادرة على تسديد ديونها أي أنها مستقلة ماليا.

- المؤسسة في سنوات الدراسة بعيدة كل البعد عن المخاطر المالية والعسر المالي، رغم اعتمادها على الديون بكثرة سنة 2017.

التوصيات

على ضوء ما توصلنا إليه من نتائج لهذه الدراسة نتقدم بمجموعة اقتراحات

-يجب على مؤسسة باتيميتال أن تعمل جاهدة على استثمار الفوائض المالية المحققة من خلال المبيعات والاستثمارات.

- وجوب اعتماد اشخاص ذوي كفاءة في التحليل والقيام بتقييم الأداء المالي للمؤسسة.

- ضرورة اعتماد هيكل تمويلي يخفض التكاليف ويرفع من العوائد من أجل تحقيق أداء مالي ينافس باقي المؤسسات في نفس القطاع.

- يجب على مؤسسة باتيميتال الاعتماد على المؤشرات المالية المختلفة من أجل تقييم وضعية الأداء المالي، للحكم الجيد على كل موجودات المؤسسة المالية.

- عدم الاعتماد فقط على الهيكل المالي للتقييم الأداء المالي وإنما يجب كذلك مراعاة الظروف المحيطة بالمؤسسة وتنافسيتها مع الغير.

قائمة المراجع باللغة العربية

- الإدارية، 1، n.d.). قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي. جامعة الدول العربية. الخطيب، م. م. (2010). الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات. عمان: دار الحامد للنشر.
- الزبيدي، ح. م. (2000). التحليل المالي لتقييم الأداء والتنبؤ بالتشغيل. عمان: مؤسسة الوراثة للنشر والتوزيع.
- الزبيدي، ح. م. (2004). التحليل المالي لتقييم الأداء والتنبؤ بالتشغيل المالي. الأردن: مؤسسة الوراثة للنشر والتوزيع.
- الشهاوي، ط. م. (2013). الإدارة المالية في القطاع الخاص (الأول). الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع.
- الضمور، فيروز، مصلح، فوزية مفرش. (2018). أثر الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات على الميزة التنافسية-دراسة حالة شركة صناعة الأدوية صيدال-. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية (العدد 1)، 341.
- العزیز، ا. ع. (2007). أساسيات الإدارة المالية. الإسكندرية، مصر: المكتب العربي الحديث.
- الكریم، ب. ع. (2001). أثر اختيار الهيكل المالي على قيمة المؤسسة: دور سياسة توزيع الأرباح في تحديد القيمة السوقية. رسالة ماجستير في علوم التسيير. 41، قسنطينة، الجزائر: جامعة منتوري.
- الكریم، ق. ع. (2015). إدارة مالية. الأردن، جامعة الملك فيصل: عمادة التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد.
- اللطيف، ن. ا. (2006). أساسيات المحاسبة المالية في المنشآت الخدمية والتجارية والصناعية. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- المبروك، م. أ. (2009). التحليل المالي للشركات والأسواق المالية. (2 ed.) السعودية: دار المريخ.
- الناصر، خ. ع. (2009). محاضرات في مقياس مالية المؤسسة بمحاضرة 19، الجزائر.
- الناصر، علاء حاكم، زينة حمودي حسين. (2018). الثقافة التنظيمية وعلاقتها بالإبداع الإداري لدى عمداء الكليات ومعاونيهم في جامعة بغداد. مجلة البحوث التربوية والنفسية (العدد 56)، 151.
- انديرواس، ع. و. (2006). التمويل والإدارة المالية. مصر: دار الفكر الجامعي.
- اندواس، ع. و. (2008). التمويل والإدارة المالية للمؤسسة. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- بسام فتحي الحياتيات. (2017). أثر استراتيجيات إدارة المعرفة في الأداء التنظيمي لاختيار الدور الوسيط للريادة. مجلة الاقتصاد والتجارة، المجلد 25 (العدد 2)، 168.
- بي ساسي، إ. ق. (17/18/04/2006). خصائص ومحددات الهياكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ملتقى دولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. 433، الشلف، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلى.
- تايب النعيمي، ع. أ. (2009). الإدارة المالية المتقدمة. الأردن: دار البازوري.
- توفيق عطية توفيق العجلة. (2009). الإبداع الإداري وعلاقته بالأداء الوظيفي لمديري القطاع العام، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال. 13، 15. كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية.
- جوان فاضل مهدي. (2016). الثقافة التنظيمية والإبداع الإداري والعلاقة والتأثير. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 8 (العدد 3)، 160، 173، 175.
- حسين حريم، رشاد الساعد. (2006). الثقافة التنظيمية وتأثيرها في بناء المعرفة التنظيمية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 2 (العدد 2)، 232-237.
- حسيني، ف. م. (2006). إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر. (1 ed.) الأردن، عمان: دار وائل للنشر.
- حمزة، غ. (2014). محددات السياسة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أطروحة دكتوراه. 144، الجزائر: المدرسة العليا للتجارة.
- حنفي، ع. ا. (2004). أساسيات التمويل والإدارة المالية. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- دادان، ع. ا. (2006). قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية. مجلة الباحث. 42، p. (4)
- سهايلية، ن. ب. (2017). جوان. (عناصر الهيكل المالي وأثرها على القيمة السوقية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة ديون مجمع صيدال الجزائري. 1999*2014 مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، الخامس. p. 241/267،
- عبد الستار، ص. س. (2007). الإدارة المالية. (2 ed.) الإسكندرية، مصر: دار وائل للنشر والتوزيع.
- عدنان، رت. ا. (2007). أساسيات الإدارة المالية (الأول). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- عدون، ن. د. (1990). التحليل المالي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- فوزي حبيب حافظ. (2004). القياس وتطبيقاته في البحوث الميدانية. جدة: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر.
- قدور، ن. (16/03/2020). تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام آلية المقارنة المرجعية-دراسة على عينة من البنوك التجارية الجزائرية- أطروحة دكتوراه الطرز الثالث. 15، LMD البويرة، قسم علوم التسيير، الجزائر: جامعة أكلي محمد أولحاج.
- قريشي، ب. س. (2004). التسيير المالي (الإدارة المالية). (1 ed.) (مصر: دار الفكر العربي).
- محمد الحرارشة، صلاح الدين الهبتي. (2006). أثر التمكين الإداري والدعم التنظيمي في السلوك الإبداعي كما يراه العاملون في شركة الاتصالات الأردنية. مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 33 (العدد 2)، 249-253.
- محمد، ا. (2013). الإدارة المالية الحديثة. عمان: دار وائل للنشر.
- ناجي، ح. و. (2007). التحليل المالي. الدنمارك: منشورات الأكاديمية العربية.
- هندي، م. ا. (2003). الإدارة المالية مدخل معاصر. (1 ed.) الإسكندرية، مصر: المكتب العربي الحديث.

References in English

- Ahmed, f. k. (2016). the role of collaborative culture in knowledge sharing and creativity among employees. *pakistan journal of commerce and social sciences*, vol 10(no 2), 338,339.
- Al alawi, a. i. (2007). organizational culture and knowledge sharing: critical success factors. *journal of knowledge management*, vol 11(no 2), 25.
- Croasmun, J. T. (2011). using likert-Type scales in the social science. *journal of adult education*, vol 40(no 1), 19,20.
- gerard, h. (1996). *les edition d'organisation*. PARIS, FRANCE: PANORAMA DE LA GESTION.
- Huma, a. a. (2014). Impact of organizational culture on organizational commitment and job satisfaction. *European journal of business and management*, vol 6(no 27), 31,32.
- Islam, z. s. (2011). organizational culture and knowledge sharing. *african journal of business management*, vol 5(no 14), 5900.
- iya, s. (2015). The role of organizational culture in promoting creativity and innovation: A review of the literature. *multidisciplinary international journal*, vol 1(no 1).
- jean-pierre. (2003). *Evqliation de la performance dune pfin*.
- Joosung, l. (2018). The effects of knowledge sharing on individual creativity in higher education institutions. *administrative sciences*, vol 8(no 21), 3.
- lin, H. f. (2007). knowledge sharing and firm innovation capability: an empirical study. *international journal of manpower*, vol 28(no 3/4), 315.
- marouf, l. (2015). Employee perception of the knowledge sharing culture in kuwaiti companies: effect of demographic characteristics. *ibres*, vol 25(no 2), 107.
- mohammed, i. a. (2015). The relationship between organization culture and knowledge sharing towards business system success. *australasian conference on information systems*, 2.
- Mona, H. A. (2012). knowledge sharing in collaborative research activities. *journal of information systems reserch and innovation*, vol 2(special issues), 2.
- sharareh, m. m. (2013). relationship between organizational structure and knowledge sharing culture. *interdisciplinary journal of contemporary reserch in business*, vol 5(no 2), 519,520.
- Tong, C. (2014). The impact of knowledge sharing on the relationship between organizational culture and job satisfaction: the perception of information communication and technology (ICT) bractitioners in hong kong. *International journal of human resource studies*, vol 5(no 1), 22.
- younis, a. a. (2015). Knowledge sharing framework for disaster management. *Journal of information systems research and innovation*, vol 19(no 1), 51.

الملاحق:

الملحق رقم 01: جانب الخصوم من الميزانية المختصرة لفترة 2015-2019

2019	2018	2017	2016	2015	البيان
1223766522.82	5111144104.38	5842183277.43	142529734215	122738721076	أ-أموال خاصة
3251785253.77	1223262671.03	3130236995,50	3211204505,31	3124674454,85	ب- خصوم غ ج ديون طويلة أجل
4475551776.6	6334406772.4	89934051891,4	46365018475	43520616656	مجموع الأموال الدائمة
	4439643195.4	1638813226,06	2243352881,4	15011747958,1	خصوم

6658103104.3					جارية: ديون ق أجل
6658103104.3	4439643195.4	1638813226,06	2243352881,4	15011747958,1	مجموع خ ج
11133654880.85	10774049967.78	10631212494.06	6879854728,88	5853236461,38	مجموع الخصوم

الملحق رقم 02: جدول حساب النتائج للفترة 2015-2019

2019	2018	2017	2016	2015	البيان
					الأصول غ ج
7039613310.71	7087584756.60	7132178292,97	2770322187,87	13111.11	تثبيبات عينية
1717200.00	2528427.76	3373961,10	212694,44	2807946022.26	تثبيبات معنوية
1296842.00	1446007.35	145987462,9	2366842.00	78231101.52	تثبيبات مالية
7150291593.54	7206509228.23	7281539716.32	2948507450.37	2886190234,89	مجموع الأصول غ ج
					الأصول ج:
852765197.14	782778725.37	624796798.79	725092840.52	569951075.87	مخزونات
2970117455.1	2553538868.4	2293633105.1	92,291392498	217782844.43	قيم محققة
160480635.04	231763145.76	432248796.18	292329449.04	//	قيم جاهزة
	3568080739.55	3349672777.73	6879854728.88	2967046226.49	مجموع الأصول ج
11133654880.85	10774049967.78	10632212494.06	6879854728,88	5067376933.61	إجمالي الأصول

الملحق 03: جانب الأصول من الميزانية المختصرة لفترة 2015-2019

2019	2018	2017	2016	2015	البيان
1758483012.18	1232739056.21	1014165883,62	1282865265,36	1470334769,65	انتاج السنة المالية
1062233129.10	774374378.47	572813465,28	668246822,30	809436489,37	استهلاك السنة المالية
604458443.08	458364676.74	441352418,34	614618443,06	660898280,28	القيمة المضافة للاستغلال
226014504.22	227700703.36	169662964,51	328789395,52	403965738,54	إجمالي فائض الاستغلال
244176747.70	194740057.04	47742207.59	208444189,88	253493071,90	النتيجة التشغيلية
-109595723.57	59589419.12-	-8100786,59	2342177,86-	7874150,04-	النتيجة المالية
134483024.13	105159437.92	39641421.21	206102012,02	245618921,86	النتيجة العادية ق ض
1452326.05	32651487.25	2536290,87	8191880,63	69248092,01	الضرائب
789456523.33	83612488.22	83111052,72	197910131,39	176370829.85	النتيجة الصافية